تمهيد:

تتألف العدالة الانتقالية من جملة آليات يتم تطبيقها على المستويين الدولي والوطني، أين تشمل في سياقها عددا من التدابير والعمليات، التي تتعدد ما بين الملاحقات القضائية ومبادرات التيسير لكل من الحق في معرفة الحقيقة، وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي والمشاورات الوطنية وإصلاح منظومة العدالة الجنائية وتطويرها فضلا عن الإصلاح الفعلي لمؤسسات الدولة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، على أنه طبقا للمذكرة التوجيهية الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، فأي كانت المجموعة التي يجري اختيارها من قبل دول ما بعد النزاع من أجل إنفاذها في السياق الوطني، يجب أن تكون متوافقة مع المعايير والالتزامات القانونية الدولية[1].

كما أن آليات العدالة الانتقالية لا تكتسب صيغة واحدة، من حيث أن محاولات تطبيق العدالة الانتقالية بالطريقة نفسها على حالات مختلفة عادة ما تبوء بالفشل، ذلك أنه يجب مراعاة خصوصية السياق السياسي والاجتماعي الذي تطبق فيه، وينبغي في هذا السياق، أن تعدل هذه الآليات بحيث تلبي احتياجات المجتمع الانتقالي ودولة ما بعد النزاع التي تنفذ فيها[2]، خاصة بعد ثبوت أن الاقتصاد السياسي يلعب دورا مهما في تحديد اختيارات آليات العدالة الانتقالية لدى دول ما بعد النزاع[3].

وبحسب المخطط أدناه، يرتكز التقسيم الأساسي لآليات العدالة الانتقالية بين كونها قضائية Judicial Mechanisms أو غير قضائية Non-Judicial Mechanisms على معيار الطبيعة الوظيفية لهذه الآليات، لكون الاتجاه البحت نحو الطبيعة القضائية لآليات العدالة الانتقالية يعد تهديدا مباشرا للمتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، تحت طائلة تحمل خطر تقويض عملية السلام الهشة خاصة في المرحلة الأولى من فترة ما بعد النزاع، على أنه مهما اختلفت طبيعة آليات العدالة الانتقالية في مجموعها تسعى للإحاطة بشكل واسع بكافة أبعاد التعامل مع الماضي، بما من شأنه تسريع شفاء المجتمع والمساهمة في إعادة إعماره[4].

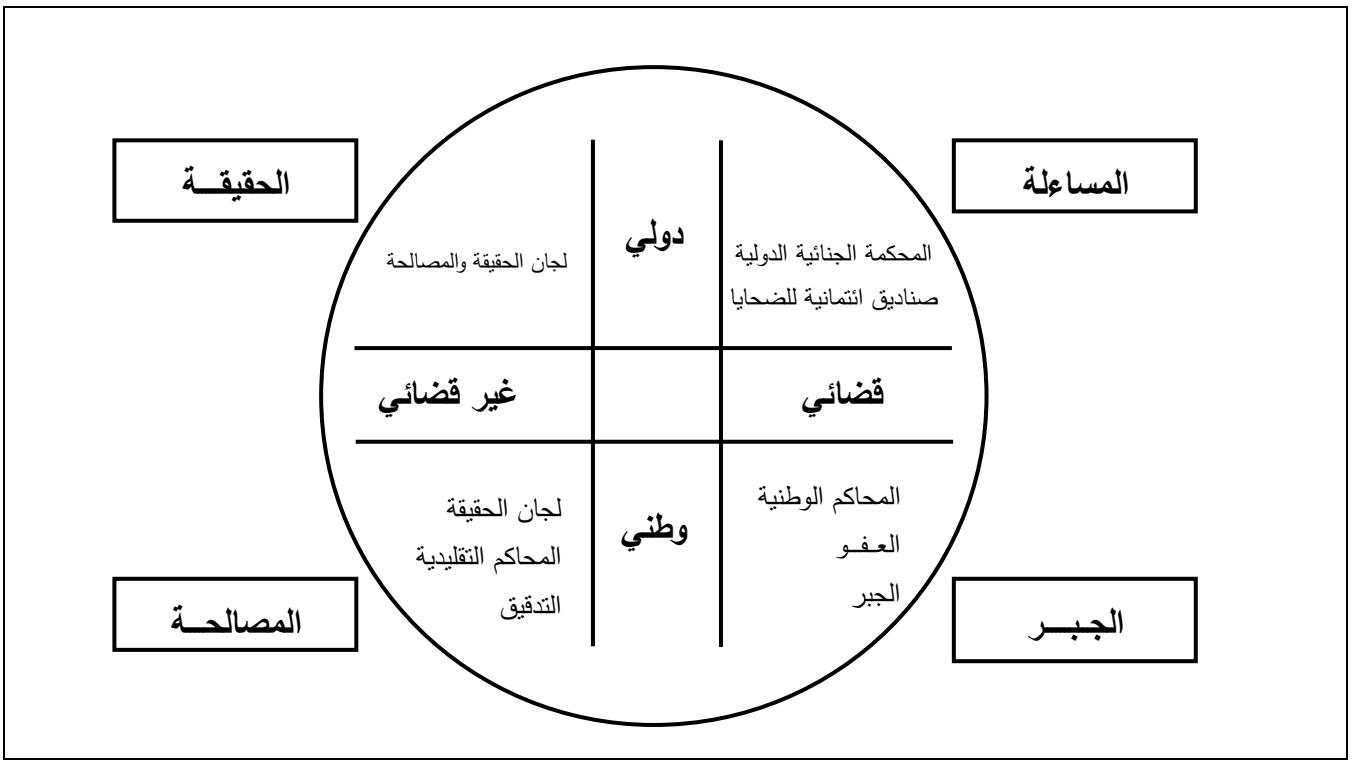

مخطط: آليات العدالة الانتقالية القضائية وغير القضائية

---

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، المرجع السابق، ص 03 و04.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق، ص 01.

[3] Olsen, Payne and Reiter. *At What Cost? The Political Economy of Transitional Justice.* Taiwan Journal of Democracy. 06. 01. 2010. p 175.

[4] Gierycz. op-cit. p 06. Avello. op-cit. p 02.

أولا: **آليات العدالة الانتقالية القضائية**

يعد تطبيق العدالة الانتقالية من أهم التحديات التي واجهت ولازالت تواجه عددا من دول ما بعد النزاع، التي قد تختار عدة آليات للعدالة الانتقالية، مع وجود خصوصيات لكل تجربة، بحيث لا يكمن استنساخها أو تقليدها، لكن بدراستها يمكن الاستفادة منها، لذلك تتعدد التجارب الدولية في مجال إعمال العدالة الانتقالية وتختلف حسب ملابسات وظروف الانتقال في كل دولة ما بعد نزاع على حدا، وبالنظر لمدى كثافة عناصر القطيعة والاستمرارية في بنية السلطة، وقوة وفعالية المعارضة السياسية والمجتمعية، وكذا طبيعة الثقافة السياسية ونوعية التفاوض الحاصل بين النخب القديمة والجديدة.

على أساس منها، تتراوح طرق معالجة ملفات الماضي بين النسيان الإرادي المُمنهج والبحث المتواتر الممتد زمنيا، أو التدوين الشمولي لشهادات الضحايا واعترافات المسؤولين عن الانتهاكات، وتكوين أرشيف وطني يضم في ثناياه آثار انتهاكات فترة تاريخية بأكملها[1].

ويتم إنفاذ آليات العدالة الانتقالية في شقها القضائي، على مستويين أساسين، هما:

مبدئيا عن طريق إنفاذ المساءلة والمحاسبة الجنائية الجزائية، عن طريق المحاكم الجنائية الدولية أو الوطنية، حيث ينعقد الاختصاص القضائي لكل منهما استنادا إلى قواعد توزيع الاختصاص القضائي، خاصة حال عجز القضاء والقانون الوطني عن تأمين العدالة والانصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أين يمكن الاستفادة والتعاون في الإطار الدولي لتشكيل محاكم مختلطة، أو في حال كون القضاء الوطني منهارا أو غير راغب أو غير قادر على مقاضاة المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، يتم اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية[2].

ويتم في المقابل، إنفاذ آلية الجبر من خلال تصميم وإنفاذ برامج ذات طبيعة قضائية أو إدارية تتولى جبر ضرر ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان في صيغتيها الفردية أو الجماعية، والتي يمكن أن تتضمن بعض العناصر المادية أو المعنوية أو الرمزية مثل تعويض الضحايا عن حقوقهم القانونية المنتهكة، وتقديم الاعتذارات الرسمية، وبناء النصب التذكارية وإحياء والاحتفاء بالذكرى، وإنشاء برامج إعادة التأهيل، وتهدف هذه الإجراءات جميعا إلى التعامل مع إساءات الماضي ومنع تكرار الانتهاكات وضمان السلم والتحول المجتمعي المستدام في دول ما بعد النزاع[3].

ثانيا: **آليات العدالة الانتقالية غير القضائية**

إن مساعدة المجتمعات الانتقالية التي أدى النزاع إلى تدميرها أو تلك التي خرجت من حكم قمعي على إعادة إرساء سيادة القانون والتوصل إلى تفاهم عام بشأن الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وتعزيز المصالحة وتوطيد السلام على المدى الطويل، لا سيما في سياق وطني يتسم بمؤسسات محطمة، وموارد مادية وقانونية مُستنفذة، وأمن منقوص أو منعدم تماما، وسكان مكروبين ماديا ومعنويا ومنقسمين على أنفسهم وعلى مجتمعاتهم، يمثل فعليا تحديا هائلا وهاما، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول الانتقالية أن توصلها إلى مرحلة يتم فيها ذلك، يستلزم حتميا إقامة أو استعادة نظام سياسي وقانوني فعال وصالح لحكم مؤسسي إداري وقضائي وأمني يرتكز على حماية حقوق الإنسان بشكل مطلق[4].

---

[1] عبد الإله القباقبي، المرجع السابق، ص 73.

[2] عبد الحسين شعبان، الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة، المرجع السابق، ص 10.

[3] Gierycz. op.cit. p 06, 07.

[4] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، المرجع السابق، ص 04.

ويؤدي إطلاق مسار العدالة الانتقالية في دول ما بعد النزاع، إلى تكريس جملة من الآليات الوطنية لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، القائمة من جهة على المساءلة الجنائية ووضع حد للإفلات من العقاب، ومن جهة أخرى تساعد على إعادة بناء علاقة تصالحية بين الدولة والمواطن سواء كان جان أو ضحية، بما من شأنه المساهمة في إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة[1]، على أن آليات العدالة الانتقالية غير القضائية ذات الطبيعة التصالحية تتعدد وتتمايز، في جهتين:

من جهة أولى، آلية كشف الحقيقة والسعي إلى المصالحة، التي يتم تفعيلها في إطار لُجن الحقيقة والمصالحة التي تنشئ من طرف جهات رسمية، تتحدد أدوارها الأساسية في تقصي وقائع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتحقيق في الاساءات الماضية المرتكبة خلال فترة زمنية معينة وبحث جذور اندلاع النزاع، وتشجيع بدء نقاشات واسعة حول الماضي، بما في ذلك إدارة حوار فعال بين مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والضحايا[2]؛

ومن جهة أخرى، آلية الإصلاح المؤسسي التي تستهدف إصلاح المؤسسات القضائية والأمنية والجنائية والعسكرية التي أدت دورا بشكل أو بآخر في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاع أو الفترات الانتقالية، عن طريق إصلاح القطاع الأمني وإعادة هيكلته ليستعيد مهامه الأساسية في حفظ حقوق المواطن والدولة، وفحص وتدقيق سجلات المسؤولين والقيادات في الدولة من أجل عزل العناصر غير الكفؤة والفاسدة[3].

---

[1] عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، المرجع السابق، ص 29.

[2] Gierycz. op-cit. p 06.

[3] مروة نظير، المرجع السابق، ص 141.

Anderlini, Conaway, and Kays. op-cit. p 07.